العـرب والتفرقة العنصرية فى افريقيـا

الدكتورة/ سلوى محمد لبيب

مقـــــدمة :

فى هذا البحث « العرب والتفرقة العنصرية فى افريقيا » سـوف أتناول الموضوع من عدة جوانب أعتقد انها تمثل أهمية بالنسـبة لكل من العرب والأفارقة ، وسوف أركز فى هذا البحث على الجوانب السياسية من الموضوع أما النواحى التاريخية فان أساتذة التاريخ قد عالجوا هذا الموضوع من كافة جوانبه .

وسوف يتناول البحث النقاط التالية :

ـ تعريف التفرقة العنصرية حيث أن لهذا المسمى الكثير من المفاهيم والتعريفات المختلفة ، كما أن التفرقة العنصرية تأخذ فى أفريقيا أشـكال متعددة تبدأ من التفرقة بين الأفارقة بعضهم البعض بشكل مستتر كما يحدث فى كلا من ليبيريا ورواندا وبورندى مثلا ، وتنتهى بسياسة « الابارتهيد » المطبقة الآن فى جمهورية جنوب افريقيا وهى عبارة عن تقنين للتفـرقة العنصرية والنص عليها فى دستور الدولة .

وفى نفس الجزء سوف أتناول المعنى المقصود « بالعرب » فان كلمة « عرب » تحمل فى طياتها الكثير من المعانى وتحتاج الى تحديد لمعالجـة الموضوع بطريقة علمية سليمة . فهل المقصود بالعرب هنا القبائل العربية التى دخلت القارة الافريقية للتجارة أم الدول العربية ؟ ايضا هناك دول عربية أفريقية وأخرى عربية فقط وحتى هذه فان الاراء تختلف بالنسبة لها كما هو الحال بالنسبة للصومال مثلا . أم هل المقصود بالعرب الأقليـات العربية الموجودة فى القارة الافريقية ؟ كل هذا سوف يكون محل دراسة فى هذا الجزء من البحث .

ـ بعد الوصول الى تعريفات ومفاهيم محددة فى الجزء الأول سأنتقل

فى هذا الجزء الى دراسة المواقف العربية تجاه التفرقة العنصرية فى افريقيا، وهذه المواقف بدورها تنقسم الى مواقف جماعية وأخرى فردية . ففى حالة المواقف الجماعية سوف أتناول موقف الدول العربية من التفرقة العنصرية منذ انشاء التنظيمات الدولية بدءا من عصبة الأمم والأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية الى جانب التنظيمات الدولية الأخرى مثل مؤتمرات عدم الانحياز والتعاون الافرو اسيوى والمؤتمرات الاسلامية وغيرها من التنظيمات الدولية العديدة .

وهنا سيتم الربط بين مواقف العرب من التفرقة العنصرية فى افريقيا وكيف ارتبطت هذه المواقف ارتباطا وثيقا بالتفرقة العنصرية فى اسرائيل ، بحيث أصدرت الامم المتحدة مرة قرار يدين كل من التفرقة العنصرية فى اسرائيل وفى جمهورية جنوب افريقيا على حدا سواء ، وفى هذا الجزء سوف تكون المواقف هى مواقف للدول لأن الممثل فى التنظيمات الدولية هى الدول العربية أو الشعوب العربية عن طريق دولها .

أما بالنسبة للمواقف الفردية فمما لا شك فيه أن هناك دول عربية كان لها مواقف مميزة بالنسبة للتفرقة العنصرية بكافة مظاهرها فى القارة الافريقية ، ويمكن ذكر مصر وهى دولة عربية أفريقية والجزائر ثم المملكة العربية السعودية التى كان لها دورا هام فيما يتعلق بالتفرقة العنصرية ، الى جانب دولة أخرى تثير مجالا للتساؤلات وحقلا خصبا للمناقشات وهى السودان . فالسودان دولة عربية تتهم بممارسة التفرقة العنصرية داخل افريقيا ، ولها فى نفس الوقت مواقف لا يمكن انكارها فيما يتعلق بمحاربة التفرقة العنصرية . أى ان المواقف الفردية للدول العربية لا يمكن الأخذ بها كقضية سلم بها انما هى مثار نقاش وحوار سوف أحاول أن أقوم بتحليله فى هذا الجزء من الدراسة .

وبعد ذلك سوف أنتقل الى معالجة نقطة مبنية على التركيبات الثقافية والحضارية والفكرية اكثر منها على الوقائع السياسية وحقائق العلاقات الدولية . فهناك ارتباط مباشر بين العرب والاسلام وهناك جدل فكرى قوى حول الاسلام من التفرقة العنصرية بدءا من موقف العرب والاسلام بالنسبة للرق والرقيق ونهاية بالمواقف الفكرية والثقافية التى تدور الآن بين الدول العربية والدول الافريقية . ولعل قرارات المؤتمر الاسلامى الأخير

الذى عقد فى الكويت فى يناير ١٩٨٧ والقرار الذى اتخذه بشأن تأييد دول المواجهة التى تقود حرب الكفاح ضد ما يحدث فى جمهورية جنوب افريقيا وهو صورة مسافرة التفرقة العنصرية هو أحد المؤشرات لمدى الاهتمام الاسلامى بقضايا التفرقة العنصرية ككل .

وفى هذا الجزء أيضا سوف أعرض للاتجاهات الفكرية السائدة فى الدول الافريقية أو بمعنى أدق فى الفكر الافريقى . هذا الفكر الذى ينعكس فى كتابات المفكرين والساسة الأفارقة وعن رأيهم فى الاسلام والعرب والتفرقة العنصرية وهى قضية على قدر كبير من الحساسية ، ولكن من الضرورى أن تواجه وأن تقيم على أسس موضوعية سليمة حتى يمكن التوصل الى فهم مشترك بين الفكر الافريقى والفكر العربى ، بدلا من الاستمرار فى محاولة شرح المواقف العربية دون تفهم لرد الفعل الافريقى وخاصة رد فعل المثقفين وتوجهاتهم الفكرية التى لها أثر واضح فى العلاقات العربية الافريقية ككل .

— وفى النهاية سوف أحاول أن أصل فى ختام هذه الدراسة الى نتائج محددة حول العرب والتفرقة العنصرية فى افريقيا . هل كانت هناك أصلا مواقف عربية فعالة فى مواجهة التفرقة العنصرية ؟

هل كان العرب أحد أسباب وجود التفرقة العنصرية بشكل أو باخر فى القارة الافريقية أم كانوا عامل من عوامل القضاء عليها ؟ وهل هناك اختلاف بين مواقف الدول العربية الجماعية ومواقفها الفردية أم أن هناك تشابه وتناسق فيما بينهما ؟ وفى النهاية هل أدت المواقف العربية تجاه التفرقة العنصرية فى افريقيا الى زيادة التعاون العربى الافريقى أم أن تأثيرها كان بالسلب ؟

أولا — التفرقة العنصرية :

لا شك أن التميز العنصرى لم يكن وليد العصور الحديثة فقد وجد بين كثير من المجتمعات القديمة ولا يزال يتفاقم فى المجتمعات الحديثة . والتميز يوجد بين أشد المجتمعات بدائية واكثرها تطورا . وظاهرة التميز العنصرى تتفاوت من حيث الممارسة بين مجتمع وآخر كما أنها تختلف من فترة تاريخية

الى أخرى . وبالرغم من أن الاغريق عرفوا النظام الطبقى اذ كان المجتمع ينقسم الى طبقة من الأسياد وأخرى من العبيد ، كما أن الاغريق نظروا الى الشعوب والأجناس الأخرى على انهم برابرة ، الا أن التميز العنصرى كما نعرفه اليوم بدأ فى القرن الخامس عشر . فان البداية الحقيقية للعنصرية وافقت حركة الاستكشاف الجغرافية وبداية استعمار افريقيا وظهر التميز العنصرى القائم على اساس اختلاف لون البشرة الى جانب الواقع الاقتصادى. وقد تزايدت الاتجاهات العنصرية فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر الى درجة أن أصبحت مذهبا له أتباعه ومناصروه(٢) .

فبالرغم من انتشار مبادىء وافكار الثورتين الفرنسية والامريكية وكذلك الحملة ضد العبودية فى بريطانيا . الا أن حدة الفكر العنصرى تزايدت بعكس كل التوقعات(٣) . وساعد على ذلك بطريقة مباشرة التطور الصناعى الذى حدث فى أوروبا والولايات المتحدة والذى أدى الى انتشار المغازل الميكانيكية وزيادة الحاجة الى اليد العاملة فى جعل الرق الذى كان فى دور الاضمحلال شرط اساسى للازدهار الاقتصادى فى الدول الأوربية والولايات المتحدة(٤). وظهرت كتابات عديدة بين المفكرين ساعدت على نشر العنصرية وصبغها بالصبغة العلمية من هذه الكتابات والنظريات ، نظرية داروين فى التطور(٥) وفكرة البقاء للاصلح . حيث تلقنها البيض ليجعلوا منها مبررا لسياسة التوسع على حساب الشعوب غير البيضاء وذلك على اساس خلقهم لنظرية استندت الى نظرية داروين واطلقوا عليها « النظرية الاجتماعية الدارونية » وهى تنادى بالانتقاء الاجتماعى كمقابل لمبدأ الاختيار عند داروين(٦) كذلك ظهر

---

(١)

(٢) جوان كوماس — الخرافات العرقية فى كتاب العرقين وآراء العلم، ترجمة انطران بطرس خورى — دار الثقافة بيروت ، ص ١٢—١٤ .

(٣) لم تكن مبادىء الثورة الفرنسية أو الامريكية ذات تأثير قوى الا بالنسبة للرجل الأبيض .

(٤) كوماس ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٥) تشارلز داروين . أصل الأنواع ، ترجمة أحمد مظهر ، مراجعة در حليم لنقر ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ١٩٤ ، ج ١ .

(٦) د. يسرى عبد الرزاق الجوهرى — السلالات البشرية ، بيرار الطليعة ، بيروت ١٩٦٩ . ص ٤٥٦ ، ٤٥٧ .

مذهب « تفوق العرق الآرى » التى قامت على أساس وجود فوارق طبيعية بين الساميين والآريين من حيث الجوهر والجسم والذهن وقد أرسى الأساس لهذه القارة العالمان « كوبينو ورينان » اللذان وضعا « نظرية الاعراق »(٧) .

وقد اختلف الكتاب فيما بعد على تعريف العرق فنجد أن التعاريف تختلف من مفكر الى آخر فهناك من يعرف العرق بأنه « مجموعة بشرية تختلف اختلافا بينا عن المجموعات الأخرى بسبب وجود اختلافات بيولوجية واضحة »(٨) ، وهناك من يعرفها بأن « الأعراق البشرية هى مجموعات بشرية تختلف لأسباب بيولوجية معينة ولكنها قابلة للتبادل بالرغم من الحواجز الجغرافية »(٩) .. وتعريف آخر « ان الجماعة العرقية هى واحدة من المجموعات البشرية التى تحافظ على خصائص فردية بيولوجية وحضارية عن طريق العزل الجغرافى والاجتماعى »(١٠) .

وقد كانت هذه النظريات الأساس الذى انطلقت منه العنصرية فى الفكر الحديث على أساس تفوق عرق أو جنس على جنس آخر واستباحت لنفسها حرية سيطرة الاجناس على بعضها وخاصة الجنس الأبيض على الجنس الاسود والملون على اساس وجود أعراق « راقية » وأخرى « منحطة » وان هناك سلالات قادرة وأخرى عاجزة عن تحقيق التطور الاجتماعى والاقتصادى والثقافى . وقد استغل الأوروبيين هذه النظريات منطلقين من الأساس العنصرى بأن المستعمر الأبيض ذو عقلية فذة سامية على نقيض الاسود والملون الذى اعتبر ذا عقلية « منحطة » . ولقد قامت ظاهرة الاضطهاد الحضارى على هذا الأساس .

ومما يذكر أن اليونسكو قد قامت منذ عام ١٩٥٠ برعاية بحث يختص بالحقائق العلمية عن « العرق » بهدف استئصال العنصرية وسعت لنشر

---

(٧) كوماس ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ .

(8) Boyd, W., Gentiecs and the race of man, Boston U. S. A. p. 207.

(9) Dabzhansky, T., on species and races of living and Fossilman Anthrop. 1944, p. 265.

(10) Mantagu, A, Discussion and criticizm on the Race concept, current Anthropolgy 1904, vo. 5, p. 317.

تلك الحقائق على أوسع نطاق ممكن وقد نشر بيان عام ١٩٥١ أدان بكل وضوح الفكرة القائلة بوجود فردية أساسية فى الأنواع البشرية بسبب العرق وأشار الى ضرورة التميز بين الحقيقة البيولوجية للعـــرق وخرافة العرق التى وصفها بأنها ظاهرة اجتماعية خطيرة(١١) . كما صدرت مجموعة من المطبوعات والدراسات أهمها مسألة العرق فى العصر الحديث (١٩٥٦)، والعرق والعلم والمجتمع (١٩٧٥) وسلسلة من كتاب بعنوان مسألة العرق والفكر الحديث . كما عقد اجتماعا على مستوى الخبراء فى موسكو عـــام ١٩٦٤ وآخر فى ١٩٦٧ . كما دعى المؤتمر العام لليونسكو عام ١٩٧٢ الى اعداد مشروع اعلان خاص بالعرق والتفرض العرقى و يقدم مجموعة مبادىء يمكن أن يطبق عالميا وقد أعد البيان فعلا فى عام ١٩٧٧(١٢) .

والعنصرية اليوم تفهم فى ضوء القانون الدولى على أســـس مختلفة وليس على أساس المعنى البيولوجى الوراثى القديم فالعنصرية تقوم على أى من الأسس الخمس التالية ، العرق ، اللون ، النسل ، الأصل القومى والأصل العرقى ، أى أن أى تمييز يستند الى أى من هذه الأسس يعتبر من وجهة نظر القانون الدولى تمييزا عنصريا(١٣) .

فالعنصرية اذا هى اضفاء مميزات على مجموعة من الأفراد بزعم انها تنتمى الى عرق محدد أو أصل معين ، وان تلك الصفات أو المميزات لا تتمتع بها الجماعات أو الاعراق الأخرى سواء التى تعيش على نفس الاقليم أو الدولة أو سواها ، وما يترتب على ذلك أن تتمتع الفئة الأولى بكل المزايا والحقوق وأن تنتقص أو تهدد الحقوق والحريات للجماعات الأخرى(١٤) . والى جانب أن العنصرية هى مشكلة اجتماعية الا انها مشكلة اقتصـــادية وسياسية فى آن واحد .

---

(11) UNESCO. The concept of Race, Results of on Inguiry. 1961. p. 89-90.

(١٢) الأمم المتحدة وحقوق الانســـان . مطبوعات الامم المتحـــدة ، نيويورك ١٩٧٨ ، ص ١٩٢ — ١٨٣ .

(١٣) المادة الأولى من اعلان الامم المتحدة للقضاء على كافة اشـــكال التميز العنصرى ، والمادة الأولى الفقرة (١) من الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة اشكال التميز العنصرى .

(14) Green, L. : Human Rights and colour discrimination, pp. 422-426 .

وقد اهتمت المواثيق الدولية بمشكلة العنصرية هذه منذ عام ١٧٤٨ وذلك فى معاهدة وستفاليا التى انهت حرب الثلاثين عاما ، وهى تعتبر أول معاهدة فى العصر الحديث تتناول حقوق الانسان حيث نص فيها على حرية ممارسة العبادات المختلفة داخل اقليم البلدان الموقعة على الاتفاقية (١٥) . ثم جاءت بعد ذلك معاهدة فينا المعقود فى عام ١٨١٥ لتخطو خطوة مهمة حيث حرمت تجارة الرقيق الاسود وضمنت حرية ممارسة الأديان(١٦) . وقد جاءت معاهدة برلين عام ١٨٧٨ مؤكدة لنصوص اتفاقية فينا وقد طبقت بتوسع فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وأصبح قبول شروط هذه المعاهدة شرطا أساسيا للاعتراف بالدول الجديدة . وقد توالى الاهتمام بعد ذلك بمشكلة التفرقة العنصرية سواء فى ظل عصبة الأمم أو فى ظل الأمم المتحدة . وقد تم تعريف التمييز العنصرى فى الاتفاقية الدولية لازالة كافة اشكال التمييز العنصرى والتى أنشأت طبقا لقرار ١٠٦ ود — ١٨ ، الصادر فى عام ١٩٦٣، عرفت الاتفاقية التمييز العنصرى بأنه « كل تمييز أو استعباد أو تحديد أو تفضيل يقوم على العنصر أو اللون أو الأصل أو الانتماء القومى أو العرقى لا تكون نتيجة المباشرة أوغير المباشرة التعرض أو المساس بحقوق الانسان المعروفة والحريات الأساسية التى لا غنى عنها لأى انسان فى الحياة أو التمتع بهذه الحقوق أو ممارستها على نحو وفى ظروف تكفل المساواة الانسانية فى الميادين المنصوص عليها فى المادة الخامسة من هذه الاتفاقية وهى على سبيل المثال لا الحصر : الميدان السياسى ، الاقتصادى ، الاجتماعى ، الثقافى ، أو فى أى ميدان آخر من ميادين الحياة العامة » .

والتفرقة العنصرية تأخذ أشكالا متعددة فى مجال التطبيق تختلف من مكان الى آخر حسب الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، فهناك التحيز العنصرى والتمييز العنصرى والفصل العنصرى وأخيرا هناك الابارتهيد والتمييز العنصرى أكثر عمقا من التحيز العنصرى ويمارس فعلا فى مجال التطبيق أما الفصل العنصرى فهو أكثر عمقا من التمييز العنصرى

---

(١٥) د. الشافعى محمد بشير أزمة حقوق الانسان فى جنوب أفريقيا — مجلة القانون والاقتصاد . العدد ٣ ، ١٩٦٩ القاهرة ، ص ٦٧٨ .

(١٦) د. عز الدين فودة ، الضمانات الدولية لحقوق الانسان ، المجلة المصرية للقانون الدولى — المجلد ٢٠ سنة ١٩٦٤ ، ص ٨١ .

وأخيرا هناك الابارتهيد وهى سياسة الفصل العنصرى المقننة والمطبقة فعلا فى جمهورية جنوب افريقيا والتى نص عليها الدستور .

وفى معالجتنا للتفرقة العنصرية فى هذه الدراسة سوف اقصر البحث على سياسة التفرقة العنصرية التى تمارس فى جمهورية جنوب افريقيا والتى تمثل مشكلة عالمية واقليمية على جانب كبير من الخطـــورة . حيث أنه من الصعوبة بمكان أن اتعرض للتفرقة العنصرية بمفهومها الواسع او كمـــا عرفتها المواثيق الدولية . لأن التفرقة العنصرية بهذه الصورة تمارس بشكل أو باخر فى معظم الدول الافريقية ان لم يكن كلها مما يمثل مشكلة امـــام الباحث . فمن المعروف أن معظم الدول الافريقية تعانى بحـــكم تركيبها الاجتماعى والسياسى من وجود مجموعات فى داخلها سواء من الأفارقة او غير الأفارقة لا تمارس حقوقها كاملة وتتعرض بشكل أو باخر لنوع من أنواع التميز القائمة على أساس العرق ، اللون ، النسب ، الأصل القومى والأصل العرقى واحيانا على أساس الدين أو الجنس . ولذلك سوف اقتصر هنا على التفرقة العنصرية والنظم العنصرية الموجودة فى جمهورية جنوب افريقيا على وجه الخصوص وخاصة أن هذه مشكلة عالمية شديدة التعقيد ، ويكفى معرفة أن جنوب افريقيا هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تعلن صراحة عـــدم المساواة بين رعاياها ، وقد تم ذلك لأول مرة فى بيان الحزب الوطنى عند دخوله الانتخابات فى جنوب افريقيا فى عام ١٩٤٧ فقد أعلن الحـــزب فى اعترافه انتهاج سياسة « الابارتهيد » التى أصبحت فيما بعد سياسة الحزب والدولة معا . وقد شرح بيان الحزب (الابارتهيد) على انها سياسة تقوم على أساس من صيانة وحفظ شخصية الشعوب المحلية كجماعات للسكان البيض فى البلاد وصيانة وحفظ شخصية الشعوب المحلية كجماعات عنصرية منفصلة . وبذلك أصبحت جنوب افريقيا هى الدول الوحيدة فى العالم التى تعلن صراحة عدم المساواة بين رعاياها ولا تعترف بأى وثيقة دولية خاصة بحماية حقوق الانسان ابتداء من الاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر فى ١٠ مارس عام ١٩٤٨ الى المعاهدة الدولية لمنع جريمة الفصل العنصـــرى والمعاقبة عليها التى أقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٣٠ نوفمبر١٩٧٣ . وقد أصدرت حكومة الحزب الوطنى منذ توليها السلطة فى جنوب افريقيا فى عام ١٩٤٨ مجمـــوعة كبيرة من القـــوانين والتشريعات التى جعلت « الابارتهيد » سياسة مقننة وأصدر البرلمان مئات من القوانين ، وصدرت

فى ظل تلك القوانين آلاف من التعليمات والاعلانات والاخطارات الحكومية التى حكمت الحياة اليومية لأكثر من أربعة أخماس مجموع سكان جنوب افريقيا ، اى الخمسة عشر مليون شخص غير البيض . وقد أثارت تصرفات حكومة جنوب افريقيا مشاعر الرأى العام العالمى على نحو لم يعرف له مثيل تجاه اى قضية انسانية اخرى .

ثانيا ــ العــرب :

الواقع أن مدلول كلمة « العرب » تطور خلال العصور وخاصة فى العصور الوسطى فكان يقصد به قبل الاسلام سكان الجزيرة العربية ، وفى صدر الاسلام وطوال العصر الأموى استعمل لفظ « عرب » للدلالة على المسلمين ابناء الجزيرة العربية تمييزا لهم عن سكان البلاد الذى امتد اليها الاسلام . ولكن منذ القرن التاسع الميلادى اندمج ابناء الجزيرة مع بقيــة السكان وظهرت حضارة خاصة أمدها الاسلام بأهم طاقاتها واسهم فيها كل ابناء الدول الاسلامية عن عرب وفرس واتراك وشارك فيها المسلمون وغير المسلمين وأصبحت اللغة العربية هى اللغة الغالبة واكتب كلمة « عرب » معنى ثقافيا وحضاريا فأصبحت تدل على سكان الوطن العربى الذين يبدون فى اللغة العربية والتاريخ والثقافة العربية بصرف النظـــــر عن دينهم أو أصلهم(١٧) .

وفى الواقع أن كلمات « عرب » و« أفارقة » و« اســـــلام » من المصطلحات التى يكثر تداولها فى دراسة العلاقات العربية الافريقية وان كان استعمال كثير من هذه المصطلحات يشوبه غموض كثير مما يؤدى احيانا الى خلط فى المفاهيم . وقد ساعد ذلك على اذكاء المفهوم العنصرى الذى يفترض أن العرب ساميون والأفارقة حاميون وان كان هذا الافتراض غير صحيح فان العرب اليوم يرجعون الى سلالات بشريةمتعددة واجناس شتى، كما أن افريقيا القارة قد عرفت العرب منذ عهد قديم وتفاعلت العنـــاصر البشرية فى جزيرة العرب وافريقيا الجغرافية قبل الاسلام وبعده وامتزجت دماء هذه العناصر بصورة يصعب فى كثير من الأحوال التميز بين من كان

---

(١٧) د. محمد محمد أمين ــ تطور العلاقات العربية الافريقيــة فى العصور الوسطى فى كتاب العلاقات العربية الافريقية ، استاذ د. خيرى عيسى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٣٢ .

أصله ساميا عمن كان أصله حاميا . ولذلك فان محاولة اعطاء العروبة مفهوما عرقيا هو مفهوم خاطىء قد يؤدى الى فصل البلدان الافريقية عن العروبة باثارة المفهوم العرقى وذلك بربط استعمال اللغة العربية بخط عرقى موهوم .

وتتضح هذه الحقيقة بجلاء اذا نظرنا الى المحاولات التى قام بها الكتاب الاوربيين الذين حاولوا رسم خطا فاصلا بين افريقيا السوداء وافريقيا العربية ، فمثلا الباحث الانثروبولوجى « سلجمان » يمد هذا الخط من مصب السنغال فى غرب افريقيا ويلتزم مجرى النهر الى نحو منتصفه ثم ينجه الخط شرقا الى منحنى النيجر الى الجنوب من بلدة تمبكتو ثم الى بحيرة تشاد ثم شرقا حتى يصل الى مجرى بحر العرب ، وعندما يقترب الخط من جبال النوبا يتجه نحو الشمال ويدور حول النيل الأبيض ثم يمتد عبر الجزيرة فى اتجاه غربى شرقى حتى يبلغ سفوح هضبة الحبشة ثم يتحه نحو الجنوب حتى يصل الى المحيط الهندى . أما « ورذنجتون » فقد وضع الحد بين افريقيا السوداء وافريقيا العربية بخط يبدأ شمال مصب السنغال ويمتد الى الشرق بحيث يضم ثنيه النيجر ولكنه يقسم جمهوريات موريتانيا ومالى والنيجر وتشاد الى قسمين الشمال يتبع افريقيا العربية والجنوب يتبع افريقيا السوداء ، وينتهى هذا الخط عند التقائه بحدود السودان الغربية عند دارفور يتتبع الحد السياسى لجمهورية السودان ويدور جنوبا حول السودان واثيوبيا وكينيا حتى ينتهى الى المحيط الهندى ، أما « جورج كمبل » فهو يسير مع خط « ورذنجتون » الى أن يفترق عند السودان حيث يضم « كمبل » السودان داخل افريقية عند العربية(١٨) .

ومن الملاحظ أن هذه الخطوط والتقسيمات تختلف مع بعضها البعض كما أنها ليست فاصلة بأى حال بين افريقيا العربية وافريقيا السوداء . فالعروبة ليست لها ارتباطات سلالية تجمع بين أفرادها أو تقتصر على سلالة معينة ، وانما هى رباط لغوى ثقافى حضارى يجمع بين الالوان والأجناس . وكما أن العروبة ليست سوى رباط حضارى لغوى ثقافى ، كذلك فان

---

(١٨) د. محمد عبد الغنى سعودى : العروبة والافريقية مواجهة أم تضامن ؟ ، المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .

الافريقية ليست رباطا سلاليا انما هى رباط جغرافى ، حضاريا سياسيا بصرف النظر عن اللغة والدين والسلالة(١٩) .

ومن النقاط التى يجب الاشارة اليها قضية ربط العروبة بالاسلام فى افريقيا ومما لا شك فيه أن هناك ارتباط قوى بين الاسلام والعروبة بحيث يصعب الفصل بينهما ولكن من غير المقبول أن يحاول الكتاب أن يخصصوا هذا بالنسبة للقارة الافريقية فقط اى أن يفهم أن الربط بين الاسلام والعروبة قاصر على افريقيا وان هناك مفهوما مخالفا لهذه الصيغة بحيث يصبح الفصل بين الاسلام والعربية فى غير افريقيا امر ممكن . فى حين أن الفصل بين العربية والاسلام غير ممكن حتى فى البلدان العربية اللسان ذلك لأن التاريخ يتقلص الى أدنى الحدود اذا اقتطعنا فيه الفترات المتعلقة بتاريخ الاسلام فى بلاد العرب كما أن أداة الاسلام فى التبليغ كانت اللغة العربية أساسا . ومن الخطورة بمكان اعطاء الاسلام مفهوما دينيا ضيقا متعصبا بل المفهوم الحضارى الواسع بحيث يمكن اثارة نعرات الاقليات غير المسلمة فى البلدان العربية .

وبالرغم من الخلافات التى تدور حول تعريف العروبة والافريقية فمن المؤكد انه ليست هناك افريقيا بدون مسلمين أو بدون عرب وأنه يجب تعريف المفهوم الحضارى لهذه المسميات ومن الصواب القول بأن للعرب وجودا ذاتيا مستقرا عن الأفارقة من حيث الثقافة فان هناك تطورا ثقافيا للشعوب الافريقية يخالف التطور الثقافى للعرب والاختلاف فى التطور الثقافى هذا لا يضر ابدا بالعلاقات العربية الافريقية ، وانما هو يحترم الذاتية الخاصة للافارقة وللعرب ويساعد على ابراز قوة الترابط الحضارى منذ القدم بين العرب والافارقة . ولن تكون هناك افريقيا بدون عرب فالعرب يشكلون ما يقارب من ثلثى سكان القارة ، كما أن الأرض العربية فى افريقيا تزيد على نصف مساحة القارة .

وفى هذه الدراسة ولتسهيل مهمة الباحث فسوف أتناول العرب على

---

(١٩) لتفاصيل أكثر :

Hazem zaki Nusibeh. the Ideas of Arab Nationalism, N. Y. Carnnil university press, 1959.

أنهم الدول العربية الأعضاء فى جامعة الدول العربية ومن المعروف أن شرط « العروبة » بقبول دولة عربية عضوا فى الجامعة العربية والمنصوص عليه فى المادة الأولى من ميثاق جامعة الدول العربية لم يعرف بصراحة فى الميثاق وانما عرف بعد ذلك من قبل اللجان التحضيرية ونص على أن الدولة العربية هى الدولة التى تكون اللغة العربية فيها هى اللغة « الرسمية » وبالرغم مما ثار من نقاش حول هذا الموضوع فان هذا التعريف هو التعريف المأخوذ به من قبل المشرع فى القانون الدولى ولذلك فان الحديث عن العرب والتفرقة العنصرية فى افريقيا سوف يكون أساسا بالنسبة للدول العربية .

ثالثا ــ العرب والتفرقة العنصرية فى الأمم المتحدة :

منذ أن وجدت المنظمة العالمية ووجدت الجمعية العامة للامم المتحدة وفى أولى دوراتها وهى فى مواجهة مشكلة التميز العنصرى . ففى عام ١٩٤٦ وأثناء اجتماع الجمعية العامة ابرزت مسألة المعاملة التميزية التى تقوم بها حكومة جنوب افريقيا ضد مواطنى جنوب افريقيا الذين هم من أصل هندى . وقد تقدمت الهند بهذه الشكوى . وقد اتخذت الجمعية العامة قرارا أعربت فيه عن أن معاملة الهنود فى أنحاء جنوب افريقيا يجب أن تكون « متفقة مع الالتزامات الدولية التى تقضى بها الاتفاقيات المتعددة بين الحكومتين والنصوص ذات العلاقة فى ميثاق الأمم المتحدة(٢٠) وقد ناقشت الجمعية العامة هذا الموضوع فى الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٥٢ واتخذت أربعة قرارات دعت فيها حكومتا الهند وباكستان وجنوب افريقيا لعقد اجتماع مائدة مستديرة لايجاد حل للمسألة فى موضوع البحث(٢١) وفى عام ١٩٥٢ أدرج فى جدول أعمال الجمعية العامة لدورتها السابقة بندا بعنوان « مسألة النزاع العنصرى فى جنوب افريقيا الناجم عن تطبيق سياسات التفرقة العنصرية « أبارتهيد » لحكومة جنوب افريقيا » وقد تم ذلك بناء على طلب تقدمت به ثلاثة عشر دولة عربية واسيوية من بينها مصر وتم تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء خاصة بالوضع العنصرى فى جنوب افريقيا(٢٢) وقامت اللجنة المشكلة فى الأعوام ١٩٥٣ و١٩٥٤ و١٩٥٥ بدراسة الأوضاع فى

---

(٢٠) القرار رقم ٤٤ الدورة الاولى للجمعية العامة .
(٢١) انظر القرارات رقم ٣٩٥ (د ــ ٥) ، ٥١١ (د ــ ٦) .
(٢٢) القرار رقم ٦١٦ ب (د ــ ٧) .

جنوب افريقيا التى رفضت التعاون معها بحجة أن هذا تدخل فى الشئون الداخلية لجمهورية جنوب افريقيا .

ومنذ عام ١٩٥٥ رفضت حكومة جنوب افريقيا المشاركة فى مناقشة هذه المسألة وقد واصلت الجمعية العامة توجيه نداءاتها من خلال قراراتها المتعددة ولكن دون جدوى(٢٣) .

وحتى عام ١٩٤٧ لم تكن هناك فى الأمم المتحدة سوى ١٥ دولة من أفريقيا وآسيا منها ست دول أعضاء فى جامعة الدول العربية وفى عام ١٩٥٥ وبعد انعقاد مؤتمر باندونج تكونت المجموعة العربية فى الأمم المتحدة، وهى من المجموعات القليلة التى عاصرت انشاء الأمم المتحدة وتعتبر المجموعة العربية هى النواة الأولى للمجموعة الاسيوية الانريقية وقد بدأت نشاطها الفعلى منذ مؤتمر سان فرانسسكو للامم المتحدة ولكن وجودها تبلور بعد عام ١٩٥٥ وقد أسهمت بتقديم عدة اقتراحات الى الجمعية العامة للامم المتحدة وفى المجموعة العربية يحاول الأعضاء الوصول الى اتفاق بشأن الموضوعات المعروضة عن طريق اتباع الرأى السائد فى المجموعة ولا يوجد التزام على أعضاء المجموعة لتطبيق ما تصل اليه المجموعة العربية فى الأمم المتحدة سوى الالتزام الأدبى(٢٤) . وقد كان لموقف الدول العربية اثره فى اصدار الجمعية العامة للامم المتحدة لقرارها رقم ١٧٦١ (١٧) بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٦٢ بشأن التفرقة العنصرية والتى دعت فيه الدول الأعضاء الى فرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية على جنوب افريقيا وانشاء لجنة خاصة من اجل ملاحقة السياسة العنصرية لحكومة جنوب افريقيا ولكى تقوم بتقديم التقارير إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الاثنين معا . وقد تم تقوية نطاق تفويض هذه اللجنة فى عام ١٩٧٠ لتشمل جميع جوانب سياسة الابارتهيد فى جنوب افريقيا ، وفى عام ١٩٧٤ تغير اسم اللجنة الى « اللجنة الخاصة ضد الابارتهيد » . وقد كان هناك تعاون وتساند بين الدول العربية

---

(٢٣) انظر القرارات ٧٢١ (د — ٨) ٨٢٠ (د — ٩) ٩١٧ (د — ١٠) ١٠١٦ (د — ١١) ١٧٨ (د — ١٢) ١٤٨ (د — ١٣) .

(٢٤) د. مصطفى عبد العزيز : التصويت والقوى السياسية فى الجمعية العامة للامم المتحدة — مركز الأبحاث — بيروت ، يناير ١٩٦٨ ، ص ٢٣٠ .

والافريقية منذ عام ١٩٦٢ فيما يتعلق بمشكلة التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا(٢٥) . وقد صدر اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله فى عام ١٩٦٣ وقد تضمن هذا الاعلان أن اى أساس للتفرقة العنصرية أو التفوق العرقى هو خاطىء علميا وانه لا يوجد اى مبرر نظرى أو علمى للتميز العنصرى(٢٦) . وفى عام ١٩٦٥ انشأت الجمعية العامة صندوق الوديعة لمساعدة ضحايا الفصل العنصرى واقامت وحدة خاصة فى سكرتارية الأمم المتحدة تعرف الآن بالمركز المناهض للفصل العنصرى . وفى عام ١٩٧٣ أقرت الجمعية العامة الاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصرى، ومعاقبة مرتكبيها وعرضها للتوقيع عليها وناشدت جميع الدول أن تصادق عليها فى أسرع وقت ممكن . وقد قررت الاتفاقية فى مادتها الأولى أن الفصل العنصرى هو جريمة ضد الانسانية وأن الأفعال الناجمة عن سياسات وتطبيقات الفصل العنصرى وغيرها من سياسات وممارسات هى جرائم تتنافى مع القانون الدولى . وتلتزم الدول الأطراف فى الاتفاقية بأن تعلن تجريمها عن طريق التشريع أو اى طريق قانونى آخر للافراد والمنظمات والمؤسسات الذين يقومون بارتكاب جريمة الفصل العنصرى . وقد عرفت الاتفاقية فى المادة الثانية منها المقصود بعبارة جريمة الفصل العنصرى بأنها سياسات وممارسات التفرقة والتمييز العنصرى كما هو مطبق فى افريقيا الجنوبية (جنوبيا افريقيا — روديسيا سابقا — ناميبيا) وقد اقتصر هذا التعريف على أساس أنه ينص على سياسة الاباتهيد فى جنوب افريقيا فقط ولا يمتد الى النظام العنصرى الصهيونى فى فلسطين المحتلة مثلا .

وقد أصبحت هذه الاتفاقية نافذة المفعول فى ١٨ يوليو ١٩٨٦ وقد صدقت عليها ٥٨ دولة من بينها الدول العربية .

وقد تجلى الموقف العربى من التفرقة العنصرية فى افريقيا فى عام ١٩٧٤ فى الجمعية العامة فى التصويت لمنع جنوب افريقيا من حضور جلسات باقى دورة الجمعية التاسعة والعشرين والتى رأسها عبد العزيز

---

(25) David, A. K., The Impact of African states on the United Natons : International organisation : 1969. pp. 20-47.

(26) The Uinted Natians and Human Riqhts-salns-No. E781-18 1978. p. 87.

بوتفليقة وزير خارجية الجزائر(٢٧) . ومما يذكر أنه فى الدورة الثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة كان لاتحاد الدول العربية والافريقية اثره فى صدور قرار الجمعية العامة للامم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية وهو أول قرار من المنظمة العالمية يدين السياسة الاسرائيلية ويوصمها بالعنصرية(٢٨) . وقد كان لاستعانة الدول الافريقية بأصوات الدول العربية الدور الأول فى اصدار قرار عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمعية العامة بوقف عنصرية جنوب أفريقيا فى الدورة التاسعة والعشرون بعد أن استخدمت أمريكا وفرنسا حق الفيتو فى مجلس الأمن لمنع المشروع الذى تقدمت به الدول الافريقية لطرد جنوب افريقيا من الجمعية العامة(٢٩) . وقد اعتبر هذا القرار تحولا فى تاريخ المنظمة العالمية يوضح مدى أهمية تكاتف الدول العربية والافريقية فى القضايا المشتركة للحصول على الأغلبية فى الجمعية العامة .

وفى عام ١٩٧٦ وعندما قام النظام العنصرى باعلان الاستقلال الزائف للترانسكاى والبانتوستان الأخرى فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٦ بادرت الجمعية العامة باتخاذ قرار أدانت فيه بشدة انشاء البانتوستانات باعتباره اجراء يؤدى الى تدعيم سياسة الفصل العنصرى المحرمة والمدانة دوليا(٣٠) .

وكذلك قامت باستنكار أحداث سويتو والاعمال الوحشية التى اتخذت من قبل الشرطة فى جمهورية جنوب افريقيا . وقررت اعلان ٢١ مارس اليوم العالمى الخاص بالقضاء على التميز العنصرى . وقد التزمت الدول العربية بهذه القرارات واتخذت يوم ٢١ مارس كيوم عالمى للقضاء على التميز العنصرى . وقد شاركت الدول العربية مشاركة فعالة فى اللجنة الخاصة بالتفرقة العنصرية والتى سبق الاشارة اليها ووقعت على النداء الذى صدر عن الحلقة الدراسية التى نظمتها اللجنة بالتعاون مع حكومة الجمهورية الديمقراطية الألمانية فى مدينة برلين فى الفترة من ٣١ أغسطس الى ٢ سبتمبر ١٩٨١ والذى أطلق عليه اعلان برلين والذى تضمن الكثير من

---

(27) Ali A. Mazrui, Black Africa and the Arabs. p. 22-25.

(28) U. N. A/c. 3/L. 2/59, 15 October 1975.

(29) Herald Trubion. London. 15/12/1974.

(٣٠) سلوى لبيب — الترانسكاى — السياسية الدولية .

الفقرات واهمها ضرورة تتبع المساندة التى تقدم الى النظام العنصرى عن طريق توريد الأسلحة والتكنولوجيا والمواد الحيوية الأخرى بما يتنافى مع قرارات الامم المتحدة او أن يكون عام ١٩٨٢ هو عام التعبئة الدولية ضد الفصل العنصرى وكذلك ساهمت الدول العربية فى برنامج العمل الذى اعتمدته اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى فى جلستها (٥٣٠) المعقودة فى نيويورك فى ٢٥ أكتوبر ١٩٨٣ والذى تضمن بنودا خاصة بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية وغيرها من العلاقات الرسمية مع جمهورية جنوب افريقيا والتعاون العسكرى والنووى والخطر البترولى والتعاون الاقتصادى وشركات الخطوط الجوية والملاحة البحرية والتعاون الثقافى والتربوى والرياضى وغيره من اشكال التعاون مع جنوب افريقيا وتقديم المساعدة الى شعب جنوب افريقيا والى حركتى تحريره المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الافريقية والمطالبة بالافراج عن السجناء السياسيين ووضع حد للقمع .

وفى الوقت الذى كانت فيه السياسات العنصرية محل نظر الجمعية العامة منذ دورة انعقادها الأولى ، الا ان مجلس الأمن لم ينظر الموضوع الا بعد وقوع مجزرة شاربفيل فى جنوب افريقيا عام ١٩٦٠ . وعلى أثر ذلك طلبت ٢٦ دولة افريقية واسيوية عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر فى الموقف الذى يهدد السلم والأمن العالميين .

وفى عام ١٩٦٣ نظر مجلس الأمن مرة أخرى فى مسألة النزاع العنصرى بناء على طلب (٣٢) دولة أفريقية وصفت الحالة بأنها متفجرة . وقد أصدر مجلس الأمن قراره رقم (١٨١) والذى يتضمن :

(أ) يستنكر مجلس الأمن بشدة السياسات العنصرية لجنوب أفريقيا .

(ب) يطالب حكومة جنوب أفريقيا تنمية سياسات التفرقة العنصرية « ابارتهيد » واطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين .

(ج) مقاطعة بضائع جنوب افريقيا والامتناع عن تصدير المواد الاستراتيجيةذات القيمة العسكرية المباشرة لها .

(د) ايقاف بيع وشحن الأسلحة والذخائر من جميع الأنواع والمركبات العسكرية الى جنوب افريقيا .

ومما يذكر أن الفقرة (ج) لم تحصل على الأغلبيـــة المطلوبة بسبب اعتراض الولايات المتحدة عليها . وتكونت لجنة من الخبراء من ممثلى الفلبين وغانا والمغرب من أجل دراسة وسائل تسوية الوضع فى جنوب افريقيا وقد رفضت حكومة جنوب افريقيا أن تتعاون مع مجمـــوعة الخبراء المشكلة ووصفت قرار المجلس بأنه محاولة لا مثيل لها للتدخل المتعمد .

وقد استأنف مجلس الأمن النظر فى الموقف الخطير فى جنـــوب افريقيا وذلك فى ٢٧ أبريل ١٩٦٤ وتقدم المغرب وساحل العاج بمشروع قرار الذى صدر بعد ذلك طالب فيه النظام العنصرى بأنهاء المحاكمات الجـــارية وفق القوانين العنصرية .

وفى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٦٩ لم ينظر مجلس الأمن فى مســـألة النزاع العنصرى فى الجنوب الافريقى ، ولكن فى عام ١٩٧٠ نظر مجلس الأمن فى موضوع التفرقة العنصرية واعتمد قرارا اكد فيه أن الحالة فى الجنوب الافريقى تشكل تهديدا جديا وخطيرا للسلم والأمن الدوليين ويؤكد من جديد قراراته التى اتخذها فى عامى ١٩٦٣ و١٩٦٤ .

وقد تقدمت بورندى وزامبيا وسوريا وسيراليون ونيبال بمشروع قرار ضد التفرقة العنصرية وصدر القرار باغلبية ١٢ صوت مقابل لا شىء وامتناع أمريكا وفرنسا وبريطانيا عن التصويت(٣١) . وخلال السنوات من ١٩٧١ الى ١٩٧٥ لم ينظر مجلس الأمن فى هذا الموضوع ، علما بأن هناك بندا كان يدرج فى كل مرة ينعقد فيها للنظر فى مشكلة النزاع العنصرى . وعلى أثر مجزرة سويتو وأعمال القتل والعنف التى ارتكبها نظام الفصل العنصرى تقـــدمت العديد من الدول برسائل الى مجلس الأمن طالبة انعقاده للنظر فى الوضع المتفاقم وقد اتخذ المجلس قرارا ادان فيه بشدة أحداث سويتو . واستانف المجلس النظر فى الموضوع عام ١٩٧٥ بناء على طلبات عديدة وبعد مناقشات طويلة قدمت أربع مشروعات قرارات تتضمن عقوبات طبقا للفصل السابع

(31) Un. Doc. S/12/00, U. N. Doc S./12101.

من الميثاق ، ولكن لم ير أى منها النور بسبب الفيتو الثلاثى (الامريكى — الفرنسى — البريطانى)(٣٢) .

من العرض السابق يتضح أن الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة سواء الجمعية العامة أو مجلس الأمن قد اهتمت وناقشت وأتخذت العديد من التوصيات والقرارات الخاصة بالفصل العنصرى فى الجنوب الافريقى . وأن هذه القرارات والتوصيات وان لم تكن على القدر المطلوب من الفاعلية الا أنها كانت ذات أثر لا ينكر فى ايقاظ الرأى العام والضمير العالمى . وكان لها أثر مباشر أيضا فى وضع النظم العنصرية فى عزلة عن المجتمع الدولى وكان لهذه العزلة أثرا فعالافى توجيهات هذه النظم وفى محاولاتها اليائسة لتعديل سياستها وان كانت التعديلات فى معظم الأحيان هى من حيث الشكل وليس من حيث الجوهر . وقد ساهمت الدول العربية مساهمة فعالة منذ عام ١٩٤٦ فى اتخاذ هذه القرارات والتوصيات وبدا واضحا مدى ثقل الأصوات العربية والافريقية فى الجمعية العامة وكذلك يلاحظ أن معظم مشاريع القرارات المقدمة الى مجلس الأمن كانت الدول العربية الافريقية (الجزائر) والدول العربية غير الافريقية (سوريا) (وذلك على سبيل المثال وليس الحصر) وبهذا فيمكن القول بأن الدول العربية لعبت دورا لا يمكن انكاره بالنسبة لقضية التفرقة العنصرية وذلك فى داخل التنظيم العالمى .

رابعا — الجامعة العربية والتفرقة العنصرية فى افريقيا :

قد اهتمت الجامعة العربية منذ انشائها بقضية التفرقة العنصرية وان كان مجال هذا الاهتمام قد اختلف بتطور القضية نفسها فى المجال العالمى فمع أن ميثاق جامعة الدول العربية قد سبق الاعلان العالمى لحقوق الانسان بثلاث سنوات الا أنه قد تضمن من النصوص ما يوافق تماما هذا الاعلان العالمى .

وبعد أن اثيرت القضية عالميا فى بداية الستينات وبعد مذبحة « شاربفيل » فى عام ١٩٦٠ ، بحث مجلس الجامعة العربية الذى عقد فى ابريل عام ١٩٦٠ قضية التميز العنصرى فى جنوب افريقيا وانسطهاد الأقلية

---

(٣٢) وثائق الأمم المتحدة
U. N. Doc. S/12312, S/12311, S/1230.

للاغلبية الساحقة من اهل البلاد الوطنيين وما ترتب على ذلك من احداث خطيرة تهدد الأمن فى المنطقة والسلام العالمى وما تؤدى اليه من اثارة اسباب العداوة والبغضاء بين البشرية . وانه بناء على قرارات الأمم المتحدة المتعاقبة منذ عام ١٩٤٦ بمعارضة سياسة حكومة اتحاد جنوب افريقيا ، وقرار مجلس الأمن الذى صدر فى أول ابريل من عام ١٩٦٠ والتزاما بقرارات باندونج وسائر المؤتمرات الاسيوية والافريقية بشأن مناهضة سياسة التميز العنصرى ، فان مجلس الجامعة يشجب سياسة التميز العنصرى ويناشد الضمير العالمى العمل على وقف أعمال العنف الجارية هناك . ويدعو الى التعاون مع المجموعة الاسيوية الافريقية وسائر الدول المؤيدة لها لاتخاذ خطة مشتركة فى هذا الشأن مع الأمم المتحدة وهيئاتها ولجانها المختلفة وسائر المحافل الدولية وأيضا مضاعفة الجهود وبشتى وسائل الاعلام لتبصير الراى العام العربى والعالمى بمواقف سياسة التميز العنصرى والدعوة الى التعاون الدولى للقضاء عليها دعما للسلام العالمى(٣٣) .

وعند الاعلان عن قيام جمهورية جنوب افريقيا فى عام ١٩٦١ اعترفت بها معظم دول العالم ، أصدر مجلس الجامعة العربية قراره بارجاء اعتراف الدول العربية بالجمهورية مادامت حكومتها لا تمثل الأغلبية العظمى من سكان البلاد وتنتهج سياسة التميز العنصرى(٣٤) .

وقد كان هذا القرار خطوة تستحق الاعجاب من جانب الجامعة العربية التى كانت تؤيد مواقف الدول الافريقية حديثة الاستقلال التى لم تكن قد كونت المنظمة الاقليمية الخاصة بها بعد كما اظهر هذا القرار مدى اهتمام الجامعة بمشاكل القارة الافريقية وربطها بقضايا الأمة العربية .

وفى عام ١٩٦٤ حدث تطور هام فى موقف الجامعة والدول العربية بالنسبة لسياسة التفرقة العنصرية . فقد تم الربط والمقارنة لأول مرة فى مجلس الجامعة وفى قرار رسمى بين التميز العنصرى وسيطرة الأقلية الأوروبية فى جنوب افريقيا وبين الاحتلال الصهيونى لفلسطين والتميز العنصرى الذى قامت عليه اسرائيل واتخذته قاعدة لاعمالها العدوانية المتصلة

---

(٣٣) ق ١٦٥٩ / د. ٣٣ / ج ٢ — ١٩٦٠/٤/٩ .
(٣٤) ق ١٧٨٧/د ٣٦/ج٢ — ١٩٦١/٩/١٩ .

وربطت بين الكفاح الوطنى فى جنوب افريقيا والكفاح العربى فى فلسطين .

فقد ظلت جنوب افريقيا تستند الى الفقرة السابعة من المادة الثانية من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة ، والتى تنص على انه ليس فى الميثاق ما يسوغ للامم المتحدة أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ، وليس فيه ما يتقضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تخل بحكم الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة فى الفصل السابع « ويختص الفصل السابع بما يتخذ من الأعمال فى حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان . ولابد قبل اتخاذ أية اجراءات من موافقة مجلس الأمن على أن الحالة المعروضة أمامه « تهديد للسلام » طبقا لنص المادة (٣٩) من الميثاق .

وبهذا يمكن تطبيق المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ من الميثاق والتى تنص على اتخاذ التدابير السلمية أولا ثم اللجوء الى وسائل المقاطعة المختلفة واذا عجز المجلس عن طريق هاتين الوسيلتين لجأ الى استخدام القوة المسلحة التى تلزم لحفظ الأمن والسلم .

وقد ظل نشاط الأمم المتحدة حتى عام ١٩٦٣ قاصرا على « توصيات » صادرة من الجمعية العامة تقدم الى مجلس الأمن . وكان هذا نتيجة للتاثير الفعال للدول الغربية الضالعة مع جنوب افريقيا ولها معها روابط اقتصادية متشابكة . الى أن تغلب الراى العام العالمى عن طريق الدول الافريقية والاسيوية التى التحقت بالأمم المتحدة وأصبحت تمثل قوة عددية لا يستهان بها فى داخل الجمعية العامة وعلى هذا طلبت الجمعية العامة فى عام ١٩٦٢ من الدول الأعضاء تطبيق واتخاذ اجراءات سياسية واقتصادية ضد جنوب افريقيا(٣٥) وتكونت لجنة خاصة من أحد عشر عضوا سميت « اللجنة الخاصة بسياسات الابارتهيد » لمتابعة الأسلحة والمعدات الحربية بكل أنواعها ووسائل النقل الحربى الى جنوب افريقيا بما فى ذلك المعدات والمواد اللازمة لصناعة وصيانة الأسلحة والمعدات هناك(٣٦) .

---

(٣٥) تقرير السكرتارية العامة للامم المتحدة (حلقة برازيليا ١٩٦٦).

(٣٦) قرار مجلس الامن رقم ١٨/ج/١٩٦٣ .

وقد أصدر مجلس الجامعة العربية على هذا الأساس قراره فى سبتمبر عام ١٩٦٤ دعا فيه جميع الدول وبصفة خاصة التى مازالت لها علاقات دبلوماسية وقنصلية واقتصادية مع حكومة جنوب افريقيا ان تقطع هذه العلاقات وأن توقف أى صورة اخرى من صور تشجيع سياسة التفرقة العنصرية . كما أكد المجلس المسئولية الكبيرة للسلطات الاستعمارية التى تدير مناطق مجاورة لجنوبى افريقيا فى استمرار انتهاج سياسة التفرقة العنصرية . وأدان المجلس التميز العنصرى فى جميع صوره فى افريقيا وفى جميع أنحاء العالم . كما طالب المجلس باطلاق سراح « نلسون مانديلا » وسائر القوميين المعتقلين أو المسجونين بموجب القوانين التحكمية فى جنوب افريقيا . كما ناشد المجلس جميع البلاد المنتجة للبترول أن توقف كاجراء عاجل تمويلها بالزيت والمنتجات البترولية الى جنوب افريقيا .

ودعى جميع الدول الافريقية ان تطبق على الفور القرار الذى صدر فى اديس ابابا فى مايو ١٩٦٣ بمقاطعة بضائع جنوبى افريقيا ووقف تمويلها بالمعادن والمواد الخام الأخرى ووقف استيراد البضائع منها .

وقد امتثلت الدول العربية ومعظم الدول الافريقية ما عدا ملاوى — لهذا القرار وقطعت علاقاتها الدبلوماسية ومعظم العلاقات الاقتصادية وأصبحت الدول التى لها تمثيل دبلوماسى مع جنوب افريقيا قلة من دول العالم(٣٧) لديها من المصالح المادية ما يجعلها تخاطر بالتعاون مع نظام الحكم العنصرى فى بريتوريا .

وكنتيجة لضغط الدول العربية والافريقية وباقى دول العالم الثالث اضطرت جنوب افريقيا الى الانسحاب من منظمة الأغذية والزراعة الدولية فى عام ١٩٦٣ ومن منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية فى عام ١٩٦٤ ومن اليونسكو فى عام ١٩٦٥ ، كما تم طرد جنوب افريقيا من عدة

---

(٣٧) الولايات المتحدة — كندا — الارجنتين — البرازيل — بريطانيا — فرنسا — بلجيكا — هولندا — المانيا الغربية — ايطاليا — اليونان — أسبانيا — سويسرا — فنلندا — السويد — النمسا . كما احتفظت ملاوى بعلاقتها الدبلوماسية مع جنوب افريقيا وكذلك اسرائيل التى رفعت درجة تمثيلها الى درجة سفير فى مارس ١٩٧٤ .

مؤتمرات لاتحاد البريد العالمى واتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية ومنظمة الطيران المدنى .

وفى مارس عام ١٩٦٧ أصدر مجلس الجامعة قرارا ضمنه ذكـــر قرارات وبيانات مؤتمرى القمة الثانى الذى انعقد فى الاسكندرية فى ٥ سبتمبر ١٩٦٤ والمؤتمر الثالث الذى عقد فى الدار البيضاء فى ٩ سبتمبر ١٩٦٥ والذى استنكر التفرقة العنصرية بكافة صورها وأيد الكفاح ضدها . وأشار قرار المجلس الى أن الكفاح الوطنى فى جنوب افريقيا ضد التمييز العنصرى وسيطرة الأقلية الأوروبية على الشعب مطابق فى دواعيه وأهدافه للكفاح العربى ضد الاحتلال الصهيونى لفلسطين والتمييز العنصرى الذى قامت عليه اسرائيل واتخذت منه قاعدة لاعمالها العدوانية . كما اعتبر المجلس أن شجب التفرقة العنصرية بكافة أشكالها وألوانها مبدأ أساسى من المبادىء العربية خاصة والانسانية عامة .

وقرر المجلس مناشدة جميع الدول وخاصة تلك التى تربطها علاقات تقليدية مع حكومة جنوب افريقيا أن تنفذ بدقة قرارات الامم المتحدة الخاصة بالتفرقة العنصرية وأن تقوم بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وان توقف أى صورة تشجيع سياسة التفرقة العنصرية وأكدت أن الدول العربية أعضاء الجامعة المنتجة للبترول تنفذ مقاطعة جنوب افريقيا وعدم تمويلهـــا بالبترول وتناشد سائر بلدان العالم المنتجة للبترول وقف تمويل الحـــكومة العنصرية بمنتجات البترول .

وحث المجلس الدول العربية الأعضاء فى الجامعة لبذل كل مســـاعدة سياسية وأدبية لكافة الجهات التى تحارب التفرقة العنصرية وان تشارك الدول العربية فى مختلف البرامج الانسانية التى خصصت من أجل مساعدة ضـــحايا التفـــرقة العنصرية . وقد التزمت الدول العربية كلهـــا بهـــذه التوصيات(٣٨) .

كما قرر مجلس الجامعة العربية فى نفس الجلسة(٣٩) بانضمام الدول العربية الأعضاء الى الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصرى بجميع

---

(٣٨) ق ٢٣٠٣/د ٤٧/ج ٣ — ١٩٦٧/٣/١٨ .
(٣٩) ق ٢٣١٦/د ٤٧/ج ٣ — ١٩٦٧/٣/١٨ .

أشكاله التى وافقت عليها الجمعية العامة للامم المتحدة فى ديسمبر عام ١٩٦٥(٤٠) بشرط اثبات التحفظ الآتى :

(أ) تحفظ خاص باسرائيل وبمقتضاه أن قبول الدول العربية لهذه الاتفاقية وابرام حكوماتها لها لا يحوى بأية حال معنى الاعتراف باسرائيل ولا يؤدى الى دخـــول الدول العربية معها فى معاملات مما تنظمه هـــذه الاتفاقيـــة .

(ب) عدم قبول ما تضمنته المادة (٢٢) من هذه الاتفاقية من تقـــرير الولاية الالزامية لمحكمة العدل الدولية(٤١) .

وقد عاد المجلس وأكد هذه المبادىء فى جلسته المنعقدة فى مارس ١٩٦٨ بمناسبة الاحتفال باليوم الدولى للقضاء على التفـــرقة العنصرية والمحدد له يوم ١٢ مارس من كل عام وهو اليوم الذى يوافق مذبحة شاربفيل فى عام ١٩٦٠(٤٢) .

وقد أكدت قرارات مؤتمر القمة العربى السادس الذى عقد فى الجزائر من ٢٦ الى ٢٨ نوفمبر عام ١٩٧٣ ضرورة قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية وغيرها مع جنوب افريقيا وروديســـيا وتطبيق الحظر التام لتصدير البترول العربى .

وفى عام ١٩٧٥ اعلن مجلس الجامعة العربية فى دورة انعقاده العادية الثالثة والستين عن أن المجلس قد بحث الموقف فى جنوب القارة الافريقية وانه يؤكد من جديد تضامن الدول العربية مع الدول الافريقية الشقيقة من أجل تحرير كل شبر من أفريقيا من الاستعمار الاسنيطانى والتفرقة العنصرية. واعلن المجلس عن ان اعلان دار السلام بشأن جنوب القارة الافريقية يعبر بصدق عن موقف الدول العربية ويعتبر وثيقة تاريخية على درب النضال من أجل التحرير فضلا على تأكيده للعالم أجمع لمخاطر وجرائم الاســـتعمار الاستيطانى العنصرى ضد الشعوب التى اغتصبت حريتها وأراضيها . وعلى

---

(٤٠) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٢١٠٦ فى ١٩٦٥/١٢/٢١.
(٤١) تحفظ وفد المملكة العربية السعودية .
(٤٢) ق ٢٣٨٢/د ٤٩/ج ٤ — ١٩٦٨/٣/٧ .

هذا قرر المجلس الموافقة على كل ما يتضمنه هذا الاعلان واعتبره وثيقة من وثائق الجامعة العربية(٤٣) .

وكانت هذه بلا شك خطوة واسعة من خطوات تأكيد التعاون العربى الافريقى فى محاربة التفرقة العنصرية بأشكالها المختلفة . وقد عضدت الدول العربية الدول الافريقية فى محاولاتها لاستصدار قرار بوقف عضويه حكومة جنوب افريقيا العنصرية فى المنظمة العالمية للارصاد الجويه وتأييد دعوة اقليم ناميبيا لحضور اجتماعات هذه الدورة كمراقب(٤٤) .

وتأكد هذا الاتجاه فى قرارات مجلس الجامعة العربية فى مارس ١٩٧٦ . فقد قرر المجلس الموافقة على توصية اللجنة السياسية والتى نصت على ادانة الانظمة العنصرية فى جميع أشكالها وصورها فى أفريقيا وفلسطين وجميع أنحاء العالم . وتؤكد تأييدها لكفاح شعوب زمبابوى وازانيا وناميبيا المطابق فى دواعيه وأهدافه لكفاح الشعوب العربية ضد الاحتلال الصهيونى فى فلسطين والتميز العنصرى الذى قامت عليه اسرائيل. وتعتبر القضايا الوطنية لهذه الشعوب قضايا افريقية عربية .

وأكد المجلس التزام الدول العربية بمقاطعة الانظمة العنصرية ومساعدة حركات التحرير الافريقية فى جنوب القارة لتحقيق آمال شعوبها فى الحرية والاستقلال . وأشاد المجلس أيضا بدور الدول المجاورة لزمبابوى وازانيا وناميبيا فى الكفاح ضد الأنظمة العنصرية فى جنوب القارة الافريقية واحكام طوق العزلة حولها مما يتفق مع قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ويدين المجلس بشدة عدوان أنظمة الأقليات العنصرية على الدول الافريقية المستقلة بجنوب القارة تحت ستار ما يسلق عليه باطلا حق التتبع .

ويناشد جميع الدول والشعوب المحبة للسلام أن تقف الى جانب كفاح القارة الافريقية ضد قوى الاستعمار والعنصرية . ويدين المجلس النظام العنصرى فى جنوب افريقيا لعدوانه على جمهورية انجولا الشعبية ولاحتلال

---

(٤٤) ق ٣٢٣٢/د ٦٣/ج ٤ — ١٩٧٥/٤/٢٦ .
(٤٣) ق ٣٢٣٩/د ٦٣/ج ٤ — ١٩٧٥/٤/٢٦ .

جزءا من أراضيها الوطنية ويطالب بالانسحاب الفورى غير المشروط المدوان العنصرى(٤٥) .

وبهذا لم تدخر الجامعة العربية وسعا فى سبيل محاربة العنصرية سواء فى الجنوب الافريقى أو فى فلسطين وبذلت كل الجهود سواء مادية أو سياسية أو اقتصادية فى هذا السبيل .

وقد استمرت الجامعة العربية فى مجهوداتها ومشاركتها فى مواجهة التفرقة العنصرية فى الجنوب الافريقى وان كانت أحداث السبعينات قد أثرت الى حد ما فى تلك المشاركة فبعد عقد معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ونقل الجامعة العربية الى تونس وبسبب الخلافات التى سادت الساحة العربية نجد أن الجامعة العربية قد واجهت مرحلة ركود نسبى حتى أوائل الثمانينات ، حيث بدأت الجامعة العربية مرة أخرى فى ممارسة نشـــاطها ولعل القضية الوحيدة التى أجمعت الأقطار العربية منذ وقت طويل على تأييدها بالاضافة الى قضية تصفية الاستعمار هى قضية التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا . ولكن وبعد أن بدأت مفوضات كامب ديفيـــد بين مصر واسرائيل اهتزت الصورة ، فنجد أن زائير قد أعادت علاقتها مع اسرائيل وبررت موقفها بأن اسرائيل قد وافقت على التفاوض من أجل الســـــلام وتبادلت التمثيل الدبلوماسى مع أكبر دولة عربية فى افريقيا « مصر » وقد أيدت كثير من الدول الافريقية موقف زائير وقد أعلن راديو « لاجوس » فى ٩ يناير عام ١٩٧٨ على اعادة زائير لعلاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل « بانه وقد عقدت دولة المواجهة الرئيسية معاهدة صلح مع اسرائيل وأقامت معها علاقات دبلوماسية فلا يمنع الأفارقة من استئناف العلاقات مع اسرائيل سوى علاقة الأخيرة بجنوب افريقيا وخطر انقطاع المساعدات الاقتصادية العربية لافريقيا(٤٦) وقد كان رد فعل الدول العربية تجاه زائير رد فعل قوى حيث اتفقت معظم الاراء على ضرورة عزل نظام زائير وتوقيع العقوبات السياسية والاقتصادية عليها . وقد قطعت المملكة العربية السعودية علاقاتها مـــع

---

(٤٥) ق ٣٣٨٨/د ٦٥/ج ٢ — ١٩٧٦/٣/٢١ .

(٤٦) د. محمد عمر بشير — المجموعة العربية فى منظمة الوحـــدة الافريقية ، كتاب العرب وافريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٣ ص ٢٥٧ .

زائير . وكذلك تشجب مجلس الأمة الكويتى قرار زائير باعادة العلاقات مع اسرائيل وكذلك هاجمت قرار زائـــير كلا من تونس والجـــــزائر واليمن الديمقراطية ، وقطعت دولة الامارات العربية المتحدة علاقاتها مع زائير وقد بادرت الجامعة العربية وأصدرت بيانا تعرب فيه عن دهشتها بقرار زائير الذى يتناقض مع مبادىء التعاون العربى الافريقى والتضامن ضد الأنظمة العنصرية المعادية وارسلت مبعوث لها الى السكرتير الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية وكذلك الى قادة عدد من الدول الافريقية مثل السنغال وساحل العاج وانجولا واثيوبيا وكينيا وتنزانيا وزامبيا وزمبابوى لشرح وجهة نظر الجامعة العربية(٤٧) كما قام الأمين العام للجامعة العربية بمقابلة الرئيس دانيل آراب لوى رئيس كينيا والرئيس جوليوس نيريرى رئيس تنزانيا فى مايو ١٩٨٢ للتشاور فى الأوضاع الخاصة باعادة زائير لعلاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل . وقد اثيرت فى تلك المقابلات فكرة أن عودة العلاقات مع اسرائيل انما هى طعن فى ظهر حركات التحرير فى ناميبيا وجنوب افريقيا والى الثورة الفلسطينية .

وبهذا نجد أن الجامعة العربية تأثرت الى حد كبير باقامة العـــلاقات الدبلوماسية بين مصر واسرائيل وأدى ذلك الىنوع من البلبلة فى داخل المجموعة العربية الافريقية وفى موقف الجامعة العربية نفسها . وان كانت الأوضاع قد استقرت بعد ذلك وبدأت الجامعة العربية مرة أخرى فى تركيز الاهتمام على الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا .

ففى اغسطس عام ١٩٨٤ قام الأمين العام للجامعة العربية بحضور الحلقة الدراسية التى عقدت فى لاجوس فى الفترة من ١٣ الى ١٦ اغسطس لدراسة المركز القانونى لنظام الفصل العنصرى والجوانب القانونية الأخرى للكفاح ضد الفصل العنصرى والذى صدر عنه اعلان التزمت به دول الجامعة العربية لمكافحة الفصل والتمييز العنصرى .

كما تم عقد مؤتمر التضامن العربى مع الكفاح من أجل التحـــرير فى جنوب افريقيا والذى نظمته الجامعة العربية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى والذى انعقد فى تونس فى الفترة من

---

(٤٧) المرجع السابق ، ص ٥٨ .

٧ الى ٩ اغسطس عام ١٩٨٤ . وقد كان هـذا المؤتمر هاما فى تأكيـد التضامن المتنامى بين افريقيا والعالم العربى فى الكفاح المشترك من أجـل الحرية وكذلك قام بصياغة خطة العمل للمرحلة التالية(٤٨) .

ومع أن الجامعة العربية وهى المعبرة عن الارادة السياسية العربية الكلية اتخذت الكثير من المواقف والقرارات الخاصة بالتفـرقة العنصرية فى افريقيا الا أن هذه القرارات والتوصيات قد شابها البعد عن الواقع فى كثير من الأحيان وخاصة فيما يتعلق بالفترة الأخيرة .

خامسا ــ العرب ومؤتمرات عدم الانحياز والتفرقة العنصرية فى افريقيا :

كان اللقاء الأول للدول العربية والافريقية فى مؤتمر باندونج وقد حضر هذا المؤتمر من الدول العربية كل من المملكة العربية السعودية وسـوريا والعراق والاردن ولبنان واليمن ومن الدول العربية الافريقية مصر والسودان ومن الدول الافريقية اثيوبيا وليبريا وساحل الذهب « غانا » ولم تـدع جنوب افريقيا لهذا الاجتماع وكذلك لم تدع اسرائيل وبالرغم من أن مؤتمر باندونج لم يشر اشارة صريحة الى سياسة عدم الانحياز الا أن هذا المؤتمر كان منطلقا اندفعت منه سياسة عدم الانحياز التى اتبعتها فيما بعد معظم الدول العربية . وقد عقد مؤتمر تحضرى لدول عدم الانحياز فى القـاهرة فى يونيو عـام ١٩٦١ حضره ممثلو احـدى وعشرون دولة منها ١٧ دولة افرواسيوية . وقد وضع هذا الاجتماع أساس حرية اختيار الدول فى الحكم على القضايا الدولية . وقد عقد مؤتمر القمة الأول لعدم الانحيـاز فى يوغوسلافيا فى سبتمبر ١٩٦١ وحضره ممثلو ٢٥ دولة ومؤتمر القمة الثانى فى القاهرة فى اكتوبر ١٩٦٤ وحضره ممثلو ٤٩ دولة ومؤتمر القمة الثالث فى زامبيا (لوساكا) فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ وحضره ممثلو ٥٤ دولة ، ومؤتمر القمة الرابع فى الجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ وحضره ممثلو ٧٦ دولة ومؤتمر القمة الخامس فى سيرى لانكا (كولومبو) فى أغسطس ١٩٧٦ وقد عقدت عدة مؤتمرات فى الثمانينات كان أهمها مؤتمر عدم الانحياز الذى عقد فى هرارى فى يناير ١٩٨٦ والذى اتخذت فيه عدة قرارات هامة لمواجهة التفرقة العنصرية فى افريقيا ومنها انشاء صندوق افريقيا .

---

(٤٨) نشرة مركز الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى يناير ١٩٨٦ .

وفى كل هذه المؤتمرات كان ممثلو حركات التحرير فى افريقيا يمثلون كمراقبين ، وقد ناقشت مؤتمرات عدم الانحياز قضية التفرقة العنصرية فى افريقيا واتخذت عدة قرارات بهذا الشأن ومن بينها القرار الصادر من مؤتمر القمة الرابع الذى عقد فى الجزائر فى لفترة من ٥ — ٩ سبتمبر ١٩٧٣ وقد حضر هذا المؤتمر (٢١) دولة عربية و(٣٣) دولة افريقية كما حضره الأمين العام للجامعة العربية والسكرتير الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية . كما أن مؤتمر دول عدم الانحياز الذى عقد فى « داكار » على مستوى الوزراء فى فبراير ١٩٧٥ صدر عنه اعلان « داكار » الذى تضمن بعض القرارات الاقتصادية الهامة وكذلك قرارات تتعلق بتصفية الاستعمار الاقتصادى وتأييد التضامن مع حركات التحرير الافريقية والفلسطينية وادانة التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا(٤٩) . وكذلك فى المؤتمر الذى عقد فى سيريلانكا فى عام ١٩٧٩ .

وقد انشأ صندوق أطلق عليه صندوق افريقيا وتتمثل أهداف الصندوق فى الآتى :

(أ) دعم القدرة الاقتصادية والمالية لدول خط المواجهة بما يمكنها من محاربة نظام الفصل العنصرى فى بريتوريا وتأييد حركات التحرير فى جنوب افريقيا (ناميبيا) فى كفاحها الذى لا يكل ضد الاضطهاد العنصرى والاستعمارى .

(ب) مساعدة دول خط المواجهة فى فرض عقوبات ضد جنوب افريقيا وفى تحمل أى اجراءات اقتصادية انتقامية تتعرض لها من قبل النظام العنصرى .

ولتحقيق هذه الأهداف سوف تتخذ التدابير التالية :

(أ) التخفيف من أزمات نقص السلع الأساسية التى تترتب على تنفيذ العقوبات ضد جنوب افريقيا بما فى ذلك انشاء احتياطى استراتيجى للاغاثة .

---

(٤٩) تقرير وفد جمورية مصر العربية الذى حضر مؤتمر داكار بالسنغال فى ٨ فبراير ١٩٧٥ .

(ب) دعم شبكات النقل والمواصلات التى تتعـرض للاضرار بسبب الكفاح ضد العنصرية .

(ج) المواجهة الفعالة للاثار السلبية على التجارة التى تنجم عن الاجراءات المتخذة ضد نظام جنوب افريقيا .

(د) حشد الرأى العام الدولى وتعبئة الموارد المالية من اجل تحقيق أهداف الصندوق .

وقد اجتمعت لجنة الصندوق المكونة من رؤساء دول وحكومات الهند وزامبيـا وزمبابوى ونيجيريا والجـزائر والكونغـو ويوغوسـلافيا وبيرو والارجنتين فى نيودلهى فى يناير ١٩٨٧ لبدا أعمال الصندوق الافريقى المنبثق من حركة عدم الانحياز(٥٠) .

سادسا ــ المواقف الفردية للدول العربية من التفرقة العنصرية فى افريقيا :

لقد تباينت مواقف الدول العربية والدول الافريقية بالنسبة لعدد من القضايا الأمر الذى يدعو بنا الى القول بأنه ليس هناك موقف موحد للدول العربية تجاه القضايا الافريقية والعكس صحيح . ولكن لعل القضـية الوحيدة التى اجتمعت الأقطار العربية منذ وقت طويل على تأيدها بالاضافة الى تصفية الاستعمار هى قضية التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا وفى الواقع انه بالرغم من هذا الاجماع فان جنوب افريقيا قد تمكنت من تحدى هذه القرارات الى الحد الذى دعت بعض الكتاب الى القول بأن جنـوب افريقيا استطاعت أن تحصل على النفط العربى بطريقة أو بأخرى(٥١) وان كان هذا القول مشكوك فيه فمنذ أن اتخذ مؤتمر القمة العربى فى الجزائر عام ١٩٧٣ القرار بقطع النفط عن جنوب افريقيا والبرتغال وروديسيا التزمت الاقطار العربية المصدرة للنفط بنص القرار علما بأن ايران حتى سقوط الشاه كانت تمد جنوب افريقيا بتسعين فى المائة من حاجاتها الى النفط . وفى الواقع أن العلاقات الفردية تعطى مساحة أكبر فى مجال العلاقات الدولية

---

(٥٠) الوثائق الختامية ــ صندوق افريقيا ، نيودلهى يناير ١٩٨٧ .
(٥١) محمد عمر بشير : المجموعة العربية فى منظمة الوحدة الافريقية من كتاب العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٤ .

وسيظل التعاون الثنائى يؤدى دورا مهما فى التعاون العربى الافريقى يمتص التأثيرات السياسية التى تنعكس على العمل العربى المشترك .

وسوف اذكر هنا بعض المواقف الفردية للدول العربية من التفرقة .

مصـــــر :

لقد تميز موقف مصر من قضية جنوب افريقيا بتأييد المنظمات الوطنية فى جنوب افريقيا ومساعدتها ومعارضتها الحلول التى طرحتهـا الولايات المتحدة وخاصة تلك التى تدعو الى التسوية عن طريق التفاوض . وقد ساد شعور بالتشائم حول الموقف المصرى من جنوب افريقيا بعد اتفاقية السلام مع اسرائيل ، خاصة وان اسرائيل حليف لجنوب افريقيا ، وان كانت مصر قد استمرت فى توقفها من جنوب افريقيا وظلت مساعداتها قائمة لحركات التحرير فى جنوب افريقيا .

المملكة العربية السعودية :

أما المملكة العربية السعودية فقد اشتركت فى سلسلة طويلة من التصويت ضد التفرقة العنصرية والتمييز العنصرى .دور السعودية يبدو واضحا منمضابط جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الأمن . ويتلخص هذا فى أن الموقف السعودى كان منسجما مع مواقف معظم الدول النامية وهو موقف التأييد للشعوب التى تعانى من التفرقة العنصرية ومع انه لا يمكن القول بأن المملكة العربية السعودية قد تزعمت الحملة ضد التفرقة العنصرية الا أن الموقف السعودى كان موقف التأييد المستمر للحملة . وقد صوتت المملكة العربية السعودية الى جانب معظم مشروعات القـــرارات المتعلقة بحقوق الانسان فيما عدا ما كانمنها مختصا بعقوبة الاعدام أو بحرية تغيير الدين(٥٢) ومعارضة المملكة لهذين الجانبين من حقوق الانسان ما هى الا نتيجة للتقاليد الاسلامية التى تحكم وجهات نظر المملكة العربية السعودية. ولذلك فقد جاء تفسير المملكة العربية السعودية لحقوق الانسان مختلفـــا عنالتفسير الغربى أو الشيوعى ، وقد امتنعت المملكة عن التوقيـــع على

---

(٥٢) د. عبد الله القباع : المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية، السعودية مشتركة ، مكتبات عكاظ ، ١٩٨١ ، ص ٩٥ .

الميثاق العالمى لحقوق الانسان على اساس أن المادة (١٨) من الميثاق تنص على حرية تغيير الدين والمعتقدات ، وقد صدقت المملكة العربية السعودية على ميثاق الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى عام ١٩٦٦ بعد تعديل المادة المتعلقة بالدين .

أما بالنسبة لحركات التحرر فى افريقيا الجنوبية فقد ساهمت السعودية فى قرارات المؤتمرات المختلفة التى عالجت هذه القضية ولكنها انتهجت سياسة حذره فى مساعدة حركات التحرر حيث امتنعت عن مساعدة الحركات التى تميل الى الاتحاد السوفيتى ، وقد اعترض مندوب المملكة العربية السعودية صراحة فى مؤتمر القمة الافريقى الأول الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٧٧ على منح مساعدات للدول الافريقية التى تتبنى العقيدة الماركسية حتى لا تكون جسرا يصل عبره اليساريون الى قمة السلطة فى افريقيا(٥٣) .

العـــراق :

فى عام ١٩٤٩ وعند نظر موضوع التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا فى الجمعية العامة أشار مندوب العراق النقطة التالية « اذا قامت أمة بعملية ابادة جماعية فماذا يكون موقفنا فى الأمم المتحدة ؟ هل نقف مكتوفى الأيدى ؟ »(٥٤) اى ان العراق قد ساهمت منذ البداية فى مواجهة التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا . وقد تبنت العراق خط الكفاح المسلح باعتباره الطريقة الوحيدة القادرة على تحقيق الاستقلال والتحرر لشعوب الجنوب الافريقى كما أن العراق يضع قضية النضال الوطنى فى الجزء الجنوبى من القارة ضمن اطار النضال العالمى ضد الامبريالية . كما ركز العراق على التشابه بين الدولتين العنصريتين اسرائيل وجنوب افريقيا .

وقد تأثر موقف العراق من التفرقة العنصرية فى الجنوب الافريقى تأثرا مباشرا بالحرب العراقية الايرانية حيث انكمش حجم المساعدات والمعونات العراقية لحركات التحرر فى الجنوب الافريقى .

---

(٥٣) العرب وأفريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٥ .

(٥٤) محاضر جلسات الدورة الثالثة للجمعية العامة — الجزء الثانى ١٩٤٩ ، ص ٤٥٤ .

الكـــويت :

هناك اهتمام واضح من قبل الكويت تجاه قضية التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا ويبدو هذا واضحا فى السلوك التصويتى للكويت فى الأمم المتحدة وكذلك مواقفها فى مؤتمرات القمة الاسلامية وغيرها من التنظيمات التى تناقش التفرقة العنصرية و الكويت تتخذ موقفا مؤيدا لنقل السـلطة السياسية الى الأفارقة بالوسائل السلمية املا فى التوصل الى تشـكيل حكومة افريقية معتدلة . فالكويت بذلك تعارض التفرقة العنصرية فى افريقيا وتتبنى الحلول السلمية لهذه القضية الشائكة .

الجـــزائر :

ينص دستور الجزائر فى المادة الثانية على أن الجزائر جزء لا ينجزأ من المغرب العربى و العالم الافريقى وافريقيا . وقد التزمت الجـزائر منذ استقلالها بالتصدى للتفرقة العنصرية فى افريقيا . وللجزائر صلة وثيقـة بحركات التحرر فى الجنوب الافريقى ، خاصة تلك التى واجهت الاستعمار البرتغالى والاستعمار الاستيطانى فى جنوب افريقيا . وقد أنشأت الجزائر مكاتب لمعظم حركات التحرر وأصبحت الثالثة بعد مصر مباشرة . وقد كان لممثل الجزائر دور هام فى معظم المؤتمرات الدولية العالمية والاقليمية مما جعل الجزائر قبله الحركات التحررية ضد التفرقة العنصرية وقد كانت الجزائر وراء الكثير من القرارات التى اتخذت لمحاربة ومواجهة الفصل والتمييز العنصريين .

الســـودان :

لان السودان يعانى من مشاكل اقتصادية وسياسية وبخاصة مشكلة جنوب السودان ، فقد كان دور السودان أقل مما كان متوقعا له . وقد اقتصر دور السودان فيما يتعلقبالتفرقة العنصرية فى افريقيا على الموافقة عـلى كافة القرارا تالتى تدين التفرقة العنصرية سواء فى المنظمات العالمية أو الاقليمية وفى المؤتمرات الدولية المختلفة . كما أن موقف السودان كان موقفا محايدا من الحلول التى اقترحت للتسوية السلمية للاوضاع السـائدة فى الجنوب الافريقى .

وهكذا نرى أن المواقف الفردية للدول العربية تفاوتت بين دولة وأخرى. وقبل الانتهاء من هذه الدراسة يجب أن أشير الى أن العروبة والاسلام مرتبطان ومتلازمان وقد بدأ ذلك واضحا فى المؤتمرات الاسلامية التى تشارك الدول العربية فى عضويتها والتى اتخذت الكثير من القرارات الهامة فيما يتعلق بالتفرقة العنصرية فى افريقيا ففى مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامى السادس والذى عقد فى جدة فى الفترة من ١٢ — ١٥ يوليو ١٩٧٥ اتخذ قرار بأدانة التفرقة العنصرية وبضرورة مساعدة الدول التى تعانى من الاستعمار الاستيطانى فى الجنوب الافريقى(٥٥) وقد تناولت مؤتمرات القمة الاسلامية موضوع التفرقة العنصرية من جميع زواياه ، وفى فبراير عام ١٩٨٦ وفى مؤتمر القمة الاسلامى الذى عقد فى الكويت تقرر انشاء صندوق لدعم دول المواجهة فى الجنوب الافريقى وكان ذلك دليلا واضحا على مدى اهتمام الدول الاسلامية والعربية بالذات بقضايا التفرقة العنصرية فى افريقيا .

الخاتمة :

مما لا شك فيه أن العرب فى افريقيا يمثلون اتجاها حضاريا وثقافيا مميزا وهذا الاتجاه المتميز يندمج ويتكامل مع الحضارة والثقافة الافريقية الخالصة بحيث يصبح من الصعب الفصل بينهما أو تخيل القارة الافريقية بدون العرب .

وقد مثلت التفرقة العنصرية فى افريقيا مشكلة شديدة التعقيد تواجه الضمير الانسانى والرأى العام العالمى وتهدد السلام والأمن العالمين . وقد كان للعرب مواقف مميزة تجاه هذه القضية ،وقد ظهرت هذه المواقف من خلال التنظيمات العالمية وعلى رأسها الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة ومنذ انشائها فى عام ١٩٤٥ ، أو من خلال المنظمات الاقليمية كالجامعة العربية التى تضم الدول العربية والتى ينظر اليها على أنها الارادة السياسية الجماعية للدول العربية . كذلك شارك العرب فى كثير من المنظمات والمؤتمرات الأخرى التى تناولت قضية التفرقة العنصرية مثل مؤتمرات عدم

---

(٥٥) راجع قرارات مؤتمر وزراء الخارجية الاسواى السادس ، يولية ١٩٧٥ .

الانحياز والمؤتمرات الاسلامية ومؤتمرات التضامن الافرو — اسيوى . وفى كل هذه التنظيمات لعبت الدول العربية دورا مميزا بالنسبة لتفاعلها مع القارة الافريقية ووجود دول عربية افريقية .

وقد كانت هناك الى جانب العلاقات الجماعية علاقات أخرى ثنائية ومواقف فردية فيما يتعلق بقضايا التمييز العنصرى فى القارة الافريقية وعلى وجه الخصوص فى الجنوب الافريقى وقد تميزت تلك المواقف الفردية بالاجماع فى معظم الأحوال وبالتباين والاختلاف أيضا ومما يذكر أن لبنان مثلا لم يقطع علاقته القنصلية مع جنوب افريقيا حتى عام ١٩٧٣ ، كما أن العلاقات التجارية لبعض الدول الأعضاء والجامعة العربية مع جنوب افريقيا لم تكن معقودة حتى عام ١٩٧٣ وكثيرا ما كانت بضائع جنوب افريقيا تتداول بطريقة غير رسمية فى بعض الأسواق العربية (عمر بشير — العرب فى افريقيا ص ٢٥٢) .

وفى الواقع أن مواقف الدول العربية وخاصة الدول النفطية تحتاج الى تدعيم اكثر لحركات التحرر فى الجنوب الافريقى بصرف النظر عن هويتها الايديولوجية اذ أنها حركات تحريرية من نوع خاص فى مواجهة استعمار من نوع خاص .